تقرير خبرة فنية
بناء على طلب شركة ..... للمقاولات ذ م م

الموضوع: تحليل فني لموضوع النزاع بين شركة ..... للمقاولات ذ م م
وكل من المدعو/ ..... وشركة ..... م م ح
أبوظبي

الغرض من التقرير: تقديمه للجهات القضائية في ابوظبي

تاريخ إعداد التقرير: 14/مايو/2017

معد التقرير: الخبير الهندسي (كهرباء)

محمد سليمان المرزوقي

خبير مقيد في محاكم الدولة

ملاحظة: **لقد تقدمت شركة ..... بطلب لنا لتقديم تقرير خبرة فنية لموضوع النزاع الناشئ بين الأطراف. وقد قدمت ..... وثائق تشمل وثائق فنية ومالية وقانونية. كما شملت الوثائق التي قدمتها ..... في دعواها أمام النيابة العامة و محاكم أبوظبي بالأضافة الى تقرير لجنة الخبراء في الدعوى 2015/000 تجاري كلي أبوظبي، وتم الأطلاع على الردود القانونية من وكلاء الأطراف. وقد أعددنا تقريرنا على ما قدم لنا من وثائق وقد التزمنا الحيادية في التقرير ما استطعنا إلى ذلك سبيلا معتمدين على خبراتنا في مجال العقود الهندسية وصناعة الكهرباء والمشاريع الأنشائية.**

إن تقديم أي وثائق جديدة من قبل أي طرف لم يتم تقديمها سابقا قد يغير من فحوى التقرير والنتائج التي توصلنا إليها. ولكن لا يمكن الجزم بحاجتنا إلى التغيير ما لم يتم تقديم الوثائق الجديدة بصفة رسمية أو تصحيحنا بحجة فنية رادعة على ما أوردناه في تقريرنا.

أولا: المراجع التي تم دراستها لأعداد التقرير الأصلي:

المستندات المرفقة مع هذا التقرير من 1- 15655، وسيتم الأشارة في التقرير الى ارقام الصفحات ما امكن، وهذه المستندات تشمل على الخصوص التالي:

م	الوصف	الصفحة التسلسلية	الصفحة في ملف PDF	التاريخ
1	حكم تمهيدي	1		
2	صحيفة دعوى	6		16-Apr-15
3	عقد العمل والوصف الوظيفي	1269		
4	رخصة	33		
5	امر الشراء 94944	37		27-Nov-14
6	عرض السعر من	42		25-Nov-14
7	البريد الأليكتروني	46		18-Feb-15
8	قائمة اسعار	48		شنايدر
9	ايميل	51		11-Feb-15
10	ايميل	54		11-Feb-15
11	عرض اسعار	56		
12	عرض اسعار	59		
13	تقدير XXXX	78		
14	تقرير XXXX غير مترجم	100		
15	امر الشراء 98944	111		
16	امر الشراء 86411	117		
17	ايميل وعرض السعر المرفق	121		6-Mar-14
18	ايميل	128		
19	ايميل مع عرض سعر	134		
20	محضر التحقيق الداخلي	139		
21	عرض شركة	147		
22	امر شراء 86305 الى	154		
23	.....	155		
24	عرض سعر	164		22-Dec-14
25	عرض سعر	173		9-Sep-14
26	كشف جميع اوامر الشراء	178		
27	امر شراء 511	181		
28	امر شراء 983	182		

29	اوامر شراء	183-336		
30	عرض شركة	346		
31	مذكرة تعقيبية في الأبتدائي	424		
32	حافظة مستندات الأبتدائي	443		29-Jun-15
33	عقد بين ..... و.....	446		
34	شهادة تأهيل مقاولة كهرباء من ابوظبي للتزويع	449		
35	شهادة لـ..... من هيئة التنظيم الكهربائي	453		
36	خطاب من .... شراء رقم 98944	458		
37	حافظة مستندات الأبتدائي	462		29-Jun-15
38	مذكرة تعقيبية في الأبتدائي	806		27-Aug-15
39	طلب اعادة مرافعة	836		27-Aug-15
40	حافظة مستندات الأبتدائي	838		27-Aug-15
41	تقرير محاسبة استشاري	842		4-Aug-15
42	عقد حوافز للأداء لـ.....	871		18-Apr-14
43	قائمة الأسعار XXXX	910		22-Feb-15
44	عرض	970		24-Sep-14
45	مذكرة مقدمة في الدعوى 2015/XXXX تجاري كلي من	979		29-Jun-15
46	حافظة مستندات الأبتدائي المدني	987		
47	طلب حجز على اموال	988		
48	مذكرة جوابية القضية المدنية	992		19-May-15
49	حافظة مستندات	1007		
50	مذكرة دعوى من ..... على	1008		31-Mar-15
51	شهادة تقييد دعوى	1013		
52	مذكرة جوابية من ..... ضد	1014		25-Aug-15
53	محضر جلسة خبرة 1 في الدعوى 2015/XXXX	1025		6-Oct-15
54	مذكرة توضيحية من ..... للخبرة في الدعوى 2015/XXXX	1027		14-Oct-15

55	حافظة مستندات	1041		
56	سجل مهني لـ.....	1043		
57	عقد بين ..... و..... واضح	1045		
58	مذكرة جوابية من ..... ضد ..... في الأستئناف 2015/XXXX	1065		
59	عرض من شركة.....	1072/1074		22-Dec-13
60	مقارنة اسعار جدول	1099		
61	عرض	1125		
62	.....	1157		5-Oct-15
63	.....	1167		
64	خلاصة تقرير XXXX	1195		
65	هيكل شركة	1248		
66	الوصف الوظيفي لـ.....	1259		1-Jun-14
67	الوصف الوظيفي لـ.....	1267		1-Mar-08
68	خطاب للسفارة الفرنسية	1293		7-Sep-14
69	خطاب للسفارة الألمانية براتب 0000	1303		20-Jun-12
70	عقد عمل 6500	1449		21-3-1994
71	عقد عمل 5000	1482		21-11-1990
72	محضر جلسة الخبرة 2	1520		14-Oct-15
73	مذكرة توضيحية من ..... للخبرة في الدعوى 2015/XXXX	1523		28-Oct-15
74	حافظة مستندات	1545		
75	مذكرة للخبرة من.....	1990	1	
76	محضر جلسة خبرة 3	1997	8	
77	مذكرة توضيحية من ..... للخبرة	1999	10	17-Nov-15
78	حافظة مستندات	2005	16	
79	تقرير XXXX عام مترجم	2008	19	15-Nov-15
80	كشف جميع اوامر الشراء	2115	126	
81	محضر جلسة خبرة 4	2152	163	17-Nov-15

82	حافظة مستندات من	2154	165	26-Nov-15
83	material Approval LV Panels ..... North	2164	175	
84	Contract Specs	2300	311	
85	عرض شركة .....التفصيلي	3464	1475	
86	مواصفات العقد الرئيسي	2303	314	
87	مواصفات العقد الرئيسي	2312	322	
88	Asta Certificate for	2400	411	
89	Approved drawing for MCC2	2665	676	
90	ICIEcombo technical offer	3169	1180	
91	Supplier Datasheet approval requesition	3367	1378	9-Nov-14
92	..... RFQ and LPO 86411 & 90174	3628	1	23-Jul-14
93	material compliance statement	4770	1143	
94	رخصة تجارية ..... الشارقة	4947	1320	
95	رخصة تجارية ..... ابوظبي	4954	1327	
96	رخصة تجارية ..... دبي	4955	1328	
97	Massera LPOs	4982	1355	
98	محضر جلسة خبرة 5	5542	1915	26-Nov-15
99	مذكرة من ..... للخبرة	5544	1917	23-Dec-15
100	مذكرة من ..... الى الخبرة	5546	1919	23-Dec-15
101	جدول من ..... مقاورنة تواريخ توقيع واصدار لأوامر الشراء	5561	1934	
102	محضر جلسة خبرة 6	5565	1938	23-Dec-15
103	محضر جلسة خبرة 7	5568	1941	7-Jan-16

104	مذكرة من ..... و ..... للخبرة	5570	1943	18-Jan-16
105	حافظة مستندات	5586	1959	
106	قائمة مديري	5594	1967	
107	الايملات بين ..... و.....	5596	1969	
108	فاتورة داخلية في	5607	1980	22-Nov-13
109	مقارنة اسعار	5659	2032	
110	ايميل من ..... من ..... بزيادة السعر %20	5689	2062	2-Feb-14
111	مقارنة بين اسعار ..... و.....و..... وتقرير ..... على تقرير XXXX	5717	2090	
112	كشف العروض المقدمة من ..... الى ..... خلال السنتين السابقتين	5867	2240	
113	كشف كافة اوامر الشراء التي نفذتها ..... لصالح ..... من 2005 حتى 2015	5875	2248	
114	جلسة الخبرة رقم 8	6069	2442	18-Jan-16
115	جلسة خبرة رقم 9	6071	2444	3-Feb-16
116	امر تغييري	6077	2450	
117	امر شراء 86411	6082	2455	
118	فاتورة من ..... Delivery note	6085	2458	

119	مذكرة ختامية من ..... الى الخبرة 2015/XXXX	6097	2470	
120	حافظة مستندات	6186	2559	24-Feb-16
121	عرض شنايدر	6189	2562	25-Mar-12
122	حكم براءة السب	6271	2644	
123	امر حفظ اداري	6276	2649	
124	مذكرة راي وكيل النيابة بالتوقيع بالأكراه	6280	2653	
125	تقرير البحث الجنائي عن التوقيعات	6285	2658	
126	رد XXXX على تقرير	6290	2663	
127	تقرير من ..... للجنة الخبرة	6301	2674	
128	مذكرة ختامية من ..... الى الخبرة	6320	2693	
129	عقد بين ..... و.....	6330	2703	
130	العروض قبل العرض الأخير بعشرة ملايين	6498	2871	
131	العرض بقيمة 10163250	6624	2997	
132	العرض المعدل بقيمة 10497000	6634	3007	
133	امر تغيير	6663	3036	
13	قائمة الموردين المعتمدين لدى	6703	3067	

4				
135	حافظة مستندات من ..... ختامية الى اللجنة	6713	3086	24-Feb-16
136	محضر خبرة رقم 10	6812	3185	24-Feb-16
137	مذكرة من .... الى لجنة الخبرة بعد الختامية	6815	3188	14-Mar-16
138	حافظة مستندات	6829	3202	
139	شهادة من ..... بخصوص 12.5%	6832	3205	3-Mar-16
140	مذكرة من ..... الى لجنة الخبرة بعد الختامية	6843	3216	14-Mar-16
141	خطاب من ..... الى ..... بخصوص التوقيع المخول لأمر الشراء 94944	6846	3219	2-Apr-15
142	محضر جلسة خبرة 11	6851	3224	14-Mar-16
143	مذكرة ختامية ثانية من ..... الى الخبرة	6855	3228	24-Mar-16
144	مذكرة ختامية ثانية من ..... الى الخبرة	6863	3236	24-Mar-16
145	مذكرة ختامية ثانية من ..... الى الخبرة	6875	3248	24-Mar-16
146	محضر جلسة خبرة 12	6900	3273	24-Mar-16
147	مذكرة ختامية ثالثة من ..... الى الخبرة	6902	3275	28-Apr-16
148	امر احالة جنحة لـ..... والآخرين	6905	3278	20-Apr-16
149	مذكرة تعقيبية للمحكمة على تقرير الخبرة من	6906	3279	6-Feb-17

150	تعريف بXXXX	6967	3340	
151	مذكرة تعقيبية مكملة للمحكمة على تقرير الخبرة من ..... بخصوص لبنان	6995	3368	19-Feb-17
152	قرار النيابة العامة في لبنان على	7006	3379	30-Jan-17
153	خطاب لمن يهمه الأمر من XXX	7020	3393	31-Jul-05
154	مذكرة ..... الى المحكمة بعد تقرير الخبرة	7028	3401	13-Mar-17
155	مذكرة جوابية وطلب ادخال في القضية 2015/000 تجاري كلي	7035	3408	18-Oct-15
156	الحكم التمهيدي في القضية 2015/000	7070	2443	25-Oct-16
157	تقرير 2015/000	7073	3446	
158	خلاصة تقرير	7096	3469	
159	تقرير 2015/000	7099	3472	
160	خلاصة تقرير	7122	3495	
161	مذكرة تعقيبية مكملة ثانية للمحكمة على تقرير الخبرة من	7123	3496	20-Mar-17
162	مذكرة ..... ضد تقرير 2015/000	7135	3508	21-Feb-17
163	تقرير ..... و.....	7174	1	2-Jan-17
164	نتيجة التقرير في الدراسة	7217	44	
16	نتيجة التقرير في الدراسة	7221	48	

5				
166	نتيجة التقرير في الدراسة	7223	50	
167	نتيجة التقرير في الدراسة	7242	69	
168	المرفقات	7246	73	
169	المجلد 25/7	9186	2013	
170	تقرير XXXX بالعربي واضح عام	9256	2083	
171	تقرير XXXX واضح عام	9275	2102	
172	مرفق 3/7	15049	3669	
173	مقارنة اسعار XXXX للوحدات الداخلية	13108	1728	

ثانيا: محتويات التقرير الرئيسية:

1. نقد تقرير الخبرة الثنائية في الدعوى 2015/XXXX تجاري كلي

1.1. كانت مأمورية اللجنة، الواردة في الحكم التمهيدي الصادرة من المحكمة بتاريخ 2015/9/14 للخبير الحسابي والخبير الهندسي على النحو التالي:[1]

[1] مستند 7177

4- ((الاطلاع على أوراق الدعوى و ما قدم فيها من مستندات وما قد يقدمه له الأطراف واطلاع الخصوم عليها وإرفاقها بالتقرير و الانتقال الى مقر المدعية لبيان طبيعة عمل المدعى عليه الأول لديها في الفترة منذ عام 2005 وحتى تاريخ قيد الدعوى مع بيان اختصاصاته وصلاحياته والهيكل الوظيفي للمدعية في تلك الفترة . وبيان دوره في عمليه شراء البضائع للمشاريع المسندة للمدعية على ضوء المواصفات المطلوبة من قبل ملاك المشاريع وعروض الأسعار المقدمة لها مع تحديد دور المدعية في الشراء وعلاقتها بملاك المشاريع والمقاولين الرئيسين فيه . وبيان إذا كانت أعمال المدعى عليه الأول بصورة مهنية متبعاً الاجراءات والأصول الإدارية والمحاسبية الصحيحة المعمول بها لدى المدعية ووفقاً للاتفاقيات المتفق عليها بينهما والأعراف السائدة في هذا الشأن من عدمه . وفي الحالة الثانية بيان نوع المخالفات التي قام بها وما إذا أصاب المدعية أيه أضرار جراء عدم التزام المدعى

عليه الأول بأصول أعماله مع بيان نوعه وطبيعته إن كان ، وعلى العموم حصر عمليات الشراء التي نفذها أي من المدعى عليهم أو اشتركوا في تنفيذها طوال الفترة السابقة وتحديد قيمتها ونوعها ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة مع معاينتها على الطبيعة إن أمكن ، وبيان ما إذا كانت عروض الأسعار المقدمة للمدعية او الموجودة في السوق اثناء تلك الفترة مطابقة للمواصفات المتفق عليها من عدمه ، وفي الحالة الأولى بيان اسعار ومقارنتها بأسعار البضائع التي اختارتها المدعية مع تحديد سبب اختيار الأخيرة ودور كل من المدعى عليهم في ذلك إن كان ، وبيان ما إذا كان ثمن البضاعة المشتراه بمعرفة أي من المدعى عليهم أو احدهم هو ثمن حقيقي من عدمه ، وفي الحالة الثانية بيان سند ذلك والثمن الحقيقي للبضاعة وسبب الاختلاف في الأسعار لكل معاملة على حده ، وبيان ما إذا استولى أي من المدعى عليهم طوال فترة المحاسبة اية مبالغ من المدعية دون وجه حق ، وفي الحالة الأولى بيان قيمة المبالغ التي استولوا عليها وأساس ذلك وكيفية قيامهم بذلك تفصيلاً مع تحديد دور كل واحد منهم في كل معاملة على حدة ، وبيان ما إذا رد أي من المدعى عليهم الى المدعية أية مبالغ كان فقد استولوا عليها من عدمه وفي الحالة الأولى بيان قيمتها وتاريخ سدادها ، وللجنة في سبيل أداء مأموريتها سماع أقوال الأطراف وشهودهم ومن ترى ضرورة سماعة بغير حلف يمين ولها الانتقال الى ايه جهة حكومية أو غير حكومية للاطلاع على ما قد يكون لديها من أوراق ومستندات تساعدها في أداء المأمورية وعموماً لها اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات فنية لتحقيق عناصر الدعوى وعليها الارشاد على المستندات التي استند اليها في التوصل الى نتيجتها النهائية)) (مرفق رقم : 1)

1.2. وبعد اطلاعنا ودراستنا للتقرير فاننا نرى ضرورة نقده من الناحية الهندسية بشكل خاص الا اننا نبدأ بنقده بشكل عام من حيث انه افتقر الى التحليل الهندسي ولم نر رأيا هندسيا في التخصص الكهربائي بحيث يعطي اضافة حقيقية لطبيعة النزاع وتفاصيله. حيث تبين لنا ان طبيعة النزاع ذو شقين: الشق الأول حسابي وأداري من حيث علاقة المدعو ..... مع شركة ..... وعمله الوظيفي ومسئولياته الوظيفية وفق المستندات. واما الشق الثاني فهو هندسي وينقسم الى قسمين ، القسم الأول يتعلق بطبيعة المشاريع الهندسية وطريقة ادارتها والقسم الثاني يتعلق بالمواد الكهربائية موضوع النزاع وتحليل العروض وتقييم تقرير الأستشاري

XXXX. وحيث اننا سنتناول في بحثنا هذا الشق الهندسي بقسميه فان نقدنا يبدأ بالقسم الهندسي الكهربائي ومن ثم ننتقل الى القسم المتعلق بأدارة المشاريع الهندسية.

1.3. لقد أشار الحكم التمهيدي الى ضرورة ان يقدم الخبير الهندسي ***حصرا بعمليات الشراء التي نفذها اي من المدعى عليهم او اشتركوا في تنفيذها طوال الفترة السابقة وتحديد قيمتها ونوعها ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة مع معاينتها على الطبيعة ان امكن. وبيان ما اذا كانت عروض الأسعار المقدمة للمدعية او الموجودة في السوق أثناء تلك الفترة مطابقة للمواصفات المتفق عليها من عدمه، وفي الحالة الأولى بيان أسعارها ومقارنتها بأسعار البضائع التي اختارتها المدعية مع تحديد سبب اختيار الأخيرة ودور كل من المدعى عليهم في ذلك ان كان وبيان ما أذا كان ثمن البضاعة المشتراة بمعرفة اي من المدعى عليهم او احدهم هو ثمن حقيقي من عدمه.***[2]

1.4. وبدراسة النتائج التي خلص اليها التقرير نجد ان النتائج كانت على النحو التالي:[3]

تبين للجنة الخبرة من خلال كشف التعاملات المقدم من الشركة المدعية خلال تعاملها مع المدعى عليها الثانية من عام 2007م وحتى تاريخ تقديم صحيفة الدعوى بان اجمالي عدد التعاملات بلغ 148 معاملة بمبلغ إجمالي وقدره (51,418,826.18) درهم منها 99 معاملة عن طريق المدعى عليه الاول بمبلغ اجمالي وقدره (33,298,332.00) درهم تقريباً .كما تبين لنا ايضاً من خلال الكشف المقدم من قبل المدعى عليها الثانية خلال فترة تعاملها مع الشركة المدعية منذ عام 1990 بان اجمالي عدد التعاملات بلغ 234 معاملة بمبلغ إجمالي وقدره (70,968,937.00) درهم نفذت جميعها على ارض الواقع.

1.5. ويتبين من هذه الأجابة انها تجيب على الشق الأول من سؤال المحكمة ولم تجب على الشق الثاني المتعلق بهذه الجزئية وهي : ***وتحديد قيمتها ونوعها ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة مع معاينتها على الطبيعة ان امكن.*** حيث لم تبين اللجنة نوعها ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة مع معاينتها على الطبيعة

[2] مستند 7177
[3] مستند 7223

ان امكن. ونتفق مع اللجنة على عدم امكانية الأنتقال لمعاينتها بسبب البعد الجغرافي لمواقع تركيب هذه المواد، الا ان اللجنة لم ترد ان كانت هذه المواد مطابقة للمواصفات **المطلوبة** من عدمه. وهو أمر جوهري نراه في هذا النزاع لكي يقف الخبير الكهربائي على حقيقية النزاع والذي هو جله زعم المدعو ..... بأن مواد شركة ..... مفضلة لديه بسبب جودتها على سائر المواد الأخرى وفقا للعديد من افاداته وسبب اختياره لها بالرغم من المبالغة في السعر. وقد اشار الحكم الى كلمة " **المطلوبة**" وكان على المهندس الكهربائي ان يحرص على فحص الجهة التي طلبت المواد والمواصفات المتفق عليها لكي يرى ان كانت هذه المواصفات يمكن توفيرها من السوق بشكل اعتيادي ام تميزت بها شركة ..... عن غيرها كما زعم المدعو ..... وشركة ..... في اكثر من افادة.[4] كما ان البحث في هذه النقطة من النزاع تبين للمحكمة من الذي كان يضع المواصفات وان كان المالك قد منع الموردين الآخرين غير المقيدين لديها في حينه من تقديم شركة ..... لأسمائهم لأعتمادهم مما يعين المالك في تطوير المواصفات المطلوبة وهو ما حصل بالفعل في امر الشراء موضوع النزاع بين ..... و..... وهذا القصور اثر بشكل جوهري في النتيجة التي توصل اليها الخبير الهندسي الكهربائي حسب رأينا.

1.6. أعادت اللجنة صياغة القسم الآخر من المأمورية على النحو التالي:[5]

- رابعاً بخصوص عروض الاسعار المقدمة للمدعية ومطابقتا للمواصفات المتفق عليها ومقارنتها بأسعار البضائع التي اختارتها و ما اذا كان ثمن البضاعة المشتراه بمعرفة اي من المدعى عليهم او احدهم هو ثمن حقيقي مع بيان وسبب الاختلاف في الاسعار لكل معاملة على حده.

1.7. وهذا يختلف عن سؤال المحكمة الموقرة الذي جاء على النحو التالي:

وبيان ما اذا كانت عروض الأسعار المقدمة للمدعية او الموجودة في السوق أثناء تلك الفترة مطابقة للمواصفات المتفق عليها من عدمه، وفي الحالة الأولى بيان أسعارها ومقارنتها بأسعار البضائع التي اختارتها المدعية مع تحديد سبب

[4] مستند 6878 على سبيل المثال
[5] مستند 7223

<u>اختيار الأخيرة ودور كل من المدعى عليهم في ذلك ان كان</u> وبيان ما أذا كان ثمن البضاعة المشتراة بمعرفة اي من المدعى عليهم او احدهم هو ثمن حقيقي من عدمه.

1.8. حيث انه من الواضح ان الخبير الكهربائي لم يجب على استفسار المحكمة الموقرة من حيث تحديد سبب اختيار الأخيرة ودور كل من المدعى عليهم في ذلك ان كان. وهذا جوهر النزاع بين الأطراف ويحتاج الى راي المهندس الكهربائي الذي يقوم بعملية التحليل للمواد ومواصفاتها ليقف على حقيقة اختيار المدعية على توريد المواد من خلال شركة ..... وان كان المدعو ..... له دور في ذلك من عدمه. حيث ورد في اكثر من موضع في افادات كل من المدعو ..... وشركة ..... ان الأمر قد سار على هذا النهج سنين عديدة.[6]

1.9. جاء رد اللجنة على هذا الشق من الأستفسار في المأمورية على النحو التالي:

[6] مستند 6324

بناء على ما تقدم وبعد دراستنا لكافة المستندات المتعلقة بهذا الشأن تبين للجنة الخبرة التالي:

1. الشركة المدعى عليها الثانية تتعامل مع الشركة المدعية منذ أكثر من 20 عاما.
2. المراسلات والاتصالات التي تمت بين المدعى عليه الاول والمدعى عليهم الثانية والثالث ، فقد تمت من ناحية فنية بشكل رسمي وموثق وتحت عين الشركة المدعية . وهي إجراءات معمول بها في هذا المجال .
3. المراسلات والاتصالات التي تمت بين الشركة المدعية والمدعى عليها الثانية بخصوص طلب الشركة المدعية من المدعى عليها الثانية زيادة الاسعار فقد تمت من ناحية فنيه بشكل رسمي وموثق وبمعرفة الشركة المدعية . وهي إجراءات معمول بها في هذا المجال.
4. المراسلات والاتصالات التي تمت بين الشركة المدعية والمدعى عليها الثانية بخصوص طلب الشركة المدعية من المدعى عليها الثانية عروض اسعار من شركات اخرى فقد تمت فنياً بشكل رسمي وموثق وبمعرفة الشركة المدعية . وهي إجراءات معمول بها في هذا المجال.
5. المقاول الرئيسي ( ) تواصل مباشر مع المدعى عليها الثانية . للتأكد من نوع المنتج وسلامته ومطابقته للمواصفات والمعايير المطلوبة. وهي إجراءات معمول بها في هذا المجال.
6. المقاول الرئيسي ومالك للمشروع هما من الشركات الكبيرة والمعروفة في الدولة وهي من الشركات المحترفة في هذا المجال فهي من تحدد شروط التعاقد ومواصفات ومعايير المواد المطلوبة فهي على علم تام بالمقاولين والشركات الموردة وتفاصيل مواصفات المواد واسعارها . وتقوم باختيار مقاول الباطن بعد فحص العطاء ودراسته جيدا من جميع النواحي الفنية والمالية والاقتصادية وبعد

مقارنته بالعطاءات الأخرى ويقع اختيارها لمقاول الباطن الذي يلبي جميع مطالبهما من النواحي الفنية والمالية والاقتصادية . وان العرض الذي تقدم به مقاول الباطن هو ثمن حقيقي للبضاعة .

7. الشركة المدعية شركة تجارية ربحية تتقدم بعطاءها للمقاولين الرئيسين / مالكي المشاريع بعد ان تستوفي جميع المتطلبات اللازمة للمشروع وتحصل على ارخص وافضل الاسعار وتضيف عليه هامش ربحها .
8. اسعار العروض التي تقدمت بها المدعى عليها الثانية خاضعة لمواصفات ومعايير ومتطلبات المقاول الرئيسي ومالك للمشروع ، اما العروض الاخرى التي اختارتها اللشركة المدعية فلم تجد الخبرة ما يفيد بانها خاضعة لمواصفات ومعايير ومتطلبات المقاول الرئيسي ومالك للمشروع .

بناء على اجمالي ما تقدم ترى لجنة الخبرة من الناحية فنية ان المراسلات والاتصالات بين المدعى عليه الاول والمدعى عليهم الثانية والثالث تمت بشكل رسمي وموثق وتحت عين الشركة المدعية . وهي إجراءات معمول بها في هذا المجال . وان اسعار العروض التي تقدمت بها المدعى عليها الثانية كانت خاضعة لمواصفات ومعايير ومتطلبات المقاول الرئيسي ومالك للمشروع وبالتالي فان العرض الذي تقدم به مقاول الباطن هو ثمن حقيقي للبضاعة . اما العروض الاخرى التي اختارتها الشركة المدعية فلم تجد الخبرة ما يفيد بانها خاضعة لمواصفات ومعايير ومتطلبات المقاول الرئيسي ومالك للمشروع .

لم تجد لجنة الخبرة من الناحية الفنية بان المدعى عليه الاول قد ارتكب اي مخالفة ولم تجد ما يفيد بان الشركة المدعية قد تعرضت لأي خسارة او اضرار ، ولم يثبت للجنة الخبرة بان أي من المدعى عليهم قد استولى طوال فترة المحاسبة على أية مبالغ من المدعية.

1.10. وبالنظر الى اجابات اللجنة الثمانية أعلاه، نجد غياب تام للتحليل الهندسي الكهربائي للعروض السابقة للأجابة على " ***وفي الحالة الأولى بيان أسعارها ومقارنتها بأسعار البضائع التي اختارتها المدعية***" حيث لم نجد اي دراسة مقارنة قامت بها اللجنة من الناحية الكهربائية. وقد اكد الحكم على المقارنة مع البضائع التي اختارتها المدعية لأن ذلك الجوهر الأساسي في النزاع برمته وهو كيف حصلت الشركة المدعية على بضاعة بما يقل عن 5 مليون درهم في الوقت الذي اقنع المدعو ..... الشركة المدعية سابقا بشراء مواد شركة ..... بما يزيد

عن 10 مليون درهم. ان غياب هذه المقارنة الفنية والسعرية هو ما جعلنا نقتنع بالقصور الفني الكبير من ناحية الهندسة الكهربائية ويتضح لنا ان حجم المأمورية كان كبيرا على خبير كهربائي فرد والأصل انه كان يتحتم عليه ان يطلب من المحكمة ان تسنده بخبير آخر.

1.11. اما ما اشار اليه التقرير بعبارة عامة ان العروض الأخرى التي اختارتها الشركة المدعية فلم تجد الخبرة ما يفيد انها خاضعة لمواصفات ومعايير ومتطلبات المقاول الرئيسي فهذا تعبير عام لا يرقى ان يؤخذ به لأنه غير مسبب بحقائق. **كما أنه يخالف الواقع، حيث ان الشركة المدعية اختارت مواد من شركة ..... وتم تركيبها في الموقع وتم قبولها من المقاول الرئيسي وهي ارخص بما يزيد عن 40% عن سعر شركة ..... فكيف توصل الخبير الكهربائي الى نتيجة مغايرة للواقع.**

1.12. **كما لاحظنا ان تقرير لجنة الخبرة لم يصف المواد موضوع النزاع باي وصف يمكن تخيله من الناحية الهندسية. حيث ان قارىء راي اللجنة والذي اختزل في ما لا يزيد عن ثلاث صفحات من كامل صفحات التقرير بعدد 70 صفحة، ولم يتطرق البتة ما هي هذه المواد التي يتحدث عنها التقرير. ولم يدل برايه في المواد لكي يستند عليها الحكم وهو ما سايره الحكم الأبتدائي دون اي وصف. مما يضعف من شأن التقرير ويفقده صفته الهندسية وهو جوهر النزاع.**

1.13. ان من ينظر الى حجم المرفقات الفنية الهائل التي قدمها الأطراف الى الخبرة من رسومات وعقود ومواصفات هندسية، لا يمكن ان يقبل بتقرير لا يتطرق الى هذا الكم من المستندات ويعطي رايه الهندسي فيها لكي تطمئن المحكمة ان الخبرة بحثت في مستندات الأطراف من عدمه.

1.14. ان المواد موضوع النزاع بين الأطراف هي عبارة عن لوحة رئيسية لتوزيع الكهرباء ذو الجهد المنخفض 480 فولت ليتم تركيبها في الموقع الخاص بالمشروع في مبنى مغلق وليس في مكان مفتوح. وقد كانت متطلبات المواصفات من المالك في مارس 2011 عبارة عن تزويد المالك (من خلال المقاول الرئيسي

بالطبع) لوحة توزيع كهربائية رئيسية وفق الرسومات التي سيتم توفيرها لاحقا.[7] وان المطلوب هو تصميم وبناء لوحة التوزيع الرئيسية وملحقاتها بشكل يضمن الأستمرارية والأعتمادية وتكون مطابقة للمواصفات العالمية IEC 60439-1 وان تكون مدتها الزمنية 30 سنة على الأقل وان يتم تصميمها بحيث تستمر في العمل لمدة ثلاث سنوات متواصلة بدون انقطاع، وان تكون متطابقة مع الموجود في حال التوسعة. وان يتم تقديم شهادة من مختبر عالمي يثبت نجاح الأختبارات التصميمية عليه. وارفقت المواصفات قائمة تفصيلية بالمقاييس المطلوب تحقيقها.[8] كما ان المواصفات تتطلب ان تكون اللوحات وفق معيار Form 4B Type 6[9] ويقصد بذلك طريقة تصنيع اللوحة بحيث يتم عمل فواصل عازلة بين المفاتيح الرئيسية ومداخل الكابلات بحيث لا يتم ارباك تزويد الكهرباء في حال تبديل او توصيل كابلات جديدة وبدرجة كبرى من الأمان اثناء التبديل والتركيب. والمعيار الذي يليه Form 4 B Type 7 هو الأرقى والأكثر امانا وفق المعيار كما هو واضح في الصور التالية.

لوحة توزيع رئيسية 1

[7] مستند 2303
[8] مستند 2311
[9] مستند 2719

Form 4b Type 6

*All Form 4b assemblies require the termination of all associated external conductors, both line(s) and neutral within a space separate from but associated with the functional unit. Separate/common neutral bars **do not** fulfil this requirement.*

Form 4b Type 6 also requires the separation of;

(i) Busbars from functional units

(ii) Functional Units from each other

*(iii) Terminals for external conductors from other terminals **and** from the busbars.*

Notes:

Forms of separation can be achieved by using;

(i) Partitions/barriers of metallic or non-metallic material

(ii) The integral housing of the device

(iii) Terminal shrouds, shields and dividers can be used to contribute towards the required degree of separation (IPXXB)

(iv) For neutral termination see Other Considerations item 6.

*The 'b' designation denotes terminals for external conductors are in a **separate** compartment to the functional unit.*

The 'Type 6' designation denotes busbars and terminals are separated by partitions and barriers.

Compartmentalised

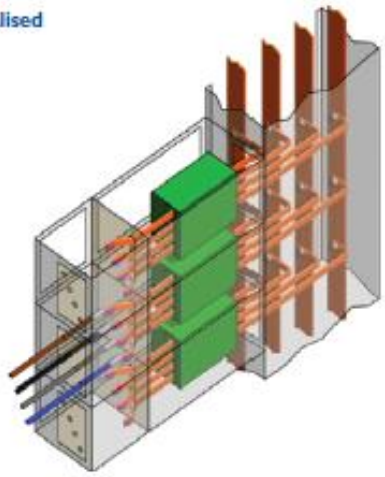

The above illustration uses "Partitions and Barriers" as a means of separation and is referred to as **Compartmentalised.**
Cable terminations are extended into separate individual compartments.

Group Mounted

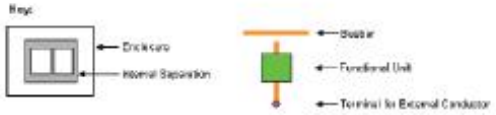

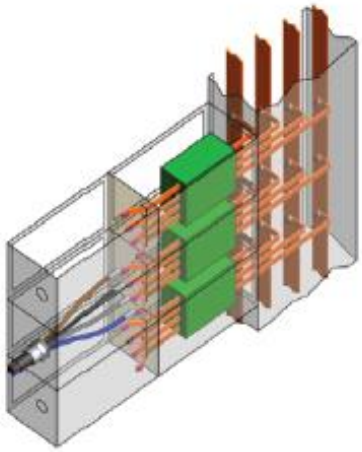

The above illustration uses "Partitions and Barriers" as a means of separation.
Cable terminations are extended into separate individual compartments.

Form 4b Type 7

*All Form 4b assemblies require the termination of all associated external conductors, both line(s) and neutral within a space separate from but associated with the functional unit. Separate/common neutral bars **do not** fulfil this requirement.*

Form 4b Type 7 also requires the separation of;

(i) Busbars from functional units

(ii) Functional Units from each other

*(iii) Terminals for external conductors from other terminals **and** from the busbars*

(iv) Individual, integral cable glanding facilities are to be provided for each circuit.

Notes:

Forms of separation can be achieved by using;

(i) Partitions/barriers of metallic or non-metallic material

(ii) The integral housing of the device

(iii) Terminal shrouds, shields and dividers can be used to contribute towards the required degree of separation (IPXXB)

(iv) For neutral termination see Other Considerations item 6.

*The 'b' designation denotes terminals for external conductors are in a **separate** compartment to the functional unit.*

The 'Type 7' designation denotes busbars and extended terminals are separated by partitions and barriers.

1.15. ثبت لدينا ان زعم شركة ..... بأنها شركة مصممة ليس دقيقا. حيث ان التصميم يعني التصميم الكامل شامل الوحدات المركبة للوحة الرئيسية وهذا غير متوفر الا في الشركات العالمية الكبرى مثل XX وسيمنز وغيرها. ولكن التصميم الذي تقصده شركة ..... هي ان تأخذ متطلبات العميل ومن ثم تقوم بعملية تصميم لمتطلبات اللوحة الرئيسية من عزل ومقاومة الحرارة والرطوبة والمفاتيح الرئيسية والقضبان النحاسية وآلية الفتح والأغلاق وذلك وفقا للرسومات الهندسية التي قدمها العميل والتي تحدد الحاجات الرئيسية مع المواصفات وبالتالي يتم التجميع. ولا يوجد تصنيع بالمعنى الحرفي وانما التجميع ويمكن اعتبار ذلك تصنيعا وفقا المصطلح القانوني لدينا اذا كان بتلك الطريقة. الا ان ذلك يتطلب ان يحصل التصميم الرئيسي للوحة التوزيع الرئيسية على شهادة من مختبر عالمي معترف به يشهد سلامة الجهاز ومكوناته وانه يطابق المواصفات الاعامية في حينه. ولأن هذه العملية تستغرق وقتا كبيرا وتكاليف كبيرة مما يعني استحالة عمل التصميم لكل عميل في كل مرة، وعليه فان الشركة تقوم بعمل تصميم للوحة رئيسية شاملة كافة المعايير التي تراها مطلوبة في هذه المنطقة ثم تقوم بالحصول على شهادة من المختبر العالمي لمطابقة المواصفات العالمية، ومن ثم يتم تكييف هذه اللوحة الرئيسية على طلب كل عميل بحيث يتم اضافة او حذف اجزاء من مكوناته. وعليه فان زعم شركة ..... والمدعو ..... بان شركة ..... تقوم بالتصميم على اعلى مستويات الجودة مما يعني ارتفاع التكلفة، فهذا أمر غير عملي وغير واقعي. اذ ان المقصود من وجود المصانع المحلية في الدولة لهذ اللوحات انما جاء لتقليل اسعارها بالمقارنة مع شرائها من مصانع الشركات العالمية الأم. حيث انه قديما كان العملاء يطلبون هذه الأجهزة من المصانع العالمية من خارج الدولة مما كان يكلف مالا كبيرا ووقتا طويلا في التوريد. وحيث ان هذه الاجهزة اصبحت معروفة ومطلوبة بشكل يومي واصبحت التكنولوجيا سهلة في الأنتقال فقد قامت الشركات العالمية بتأسيس مصانع لتجميع هذه اللوحات في الدولة مثل XXX وغيرها وذلك لتقليل الكلفة والسرعة في الأستجابة لطلبات العملاء. وعليه فلو أراد احد العملاء بالفعل جودة عالية جدا من هذه

اللوحات لكان الأفضل ان يكلف الشركات العالمية من خارج الدولة في اوروبا واليابان وامريكا لتصنيعها ويضع الشروط اللزمة في تكون كافة مكوناتها أصلية الصنع. وليس كما تتدعي شركة ..... والمدعو ..... منان يتوجه العميل الى شركة ..... ليدفع نفس قيمة الأجهزة من الخارج ان لم يكن أكثر.

1.16. أن مثل هذا التحليل كان ينبغي على الخبير الكهربائي ان يتطرق اليه لكي يبين الصورة الحقيقية لطبيعة النزاع على هذه المواد وكيف تصنع وغيرها من المسائل الفنية الضرورية لكي تفهم المحكمة الموقرة طبيعة النزاع على حقيقته. وقد كان لزاما على الخبير الكهربائي ان يبحث حقيقة في زعم شركة ..... في كونها مصممة لأن من شأن ذلك تفخيم مكانتها التجارية امام المحكمة الموقرة بما يبرر عمليا ارتفاع سعر منتجاتها عن غيرها من الشركات المتواجدة في السوق بشكل كبير.

1.17. ان زعم المدعو ..... ان متطلبات العميل ان يكون المنتج من شركة XXXX فهذا الزعم غير صحيح وغير وارد في المواصفات وفق ما لدينا. ولو كان ذلك صحيحا لكان الأولى ان يتجه بطلبه الى مصنع XXXX الموجود في دبي ويطلب المنتج كاملا منه، ولا يتوجه الى شركة ..... ذو الأمكانات المتواضعة بالمقارنة مع مصنع XXXX. ولا شك ان العميل يعلم بوجود المصنع في دبي ولو اراد بالفعل وضع مواصفات XXXX بالتحديد لطلب من المقاول الرئيسي ان يقدم له عرضا حصريا من XXXX ولكن العميل يعلم انه ان فعل ذلك لأرتفع السعر بشكل كبير نظرا لعدم وجود منافسة بسببه.

1.18. ثبت لدينا من خلال الأطلاع على قائمة الموردين المعتمدين في شركة ابوظبي للتوزيع ان شركة ..... غير معتمدة وان منتوجاتها غير معتمدة لديها. ولا شك ان ذلك يعطي دلالة واضحة للعاملين في قطاع الكهرباء والتوصيلات ان شركة ..... لايمكن ان تقوم بتسويق منتجاتها على عملاء شركة ابوظبي للتوزيع. مما يجعلها تفتات على العروض والمناقصات من الشركات البترولية فقط في امارة أبوظبي وهي من اكبر الأسواق في الدولة في هذا الشأن. كما وجد من قائمة الموردين المعتمدين لدى العميل ..... (المالك

في موضوع النزاع) بتاريخ سبتمبر 2011 ان شركة ..... هي من ضمن 15 شركة مؤهلة ومعتمدة وفق التالي:

علما بأن هذا التأهيل لها غير تلقائي وانما يخضع من مشروع لمشروع لأنها تقع ضمن القائمة من 8-15. وان الذي يستطيع ان يتقدم بطلبه لأعتمادها هو المقاول وليس شركة ..... بنفسها مما يعني اعتمادها بشكل كبير على علاقتها مع المقاول في تأهيلها. مما يعني ان تأهيلها ليس مبنيا على كفاءتها وانما على رغبة المقاول في تأهيلها لذلك المشروع بعينه ويخضع ذلك الى موافقة المالك. ويمكن ملاحظة ان الشركات العالمية الكبار مؤهلين تلقائيا دونالحاجة الى تقديمهم من قبل المقاول. ويمكن ملاحظة ان XXXX مؤهلة في أول القائمة. فلو كان زعم شركة ..... والمدعو ..... صحيحا في ان المالك يطلب جودة عالية لكان من الأولى على المالك او يوصف في متطلباته ان يتم فقط تقديم عروض من XXXX او سيمنز او شنايدر. وعليه فقد كان حريا بالخبير الهندسي ان يكشف عن هذه الحقائق وينظر اليها نظرة المهندس الثاقبة ليقرر بعدها صحة مزاعم المدعو ..... وشركة ..... من عدمه لا ان يعتنق عقيدة على غير مستند وبحث هندسي عميق في نزاع كبير مثل هذا.

1.19. ثبت لدينا ان اللجنة وبالذات الخبير الكهربائي قد قصر مهنيا في عمل المقارنة الفنية والمالية الحقيقية بين عرض ..... وعرض شركة ..... حيث ان هذا التحليل يكشف لب النزاع بين الأطراف.

1.20. ثبت لدينا ان الخبرة الهندسية لم تقم بأبداء أي رأي في تقرير السادة XXXX. ولم تشر اليه بالقبول او الرفض او التعليق وكأن هذا الجهد المبذول ايا كان صحته من عدمه من جهة معروفة في الأوساط الهندسية لا يستحق الرد مما يعتبر عملا غير مهني من جانب الخبرة. فالأصل عند الخبراء ان يقوموا بالرد على افادات الأطراف المدعومة فنيا بتقارير ويبدوا رايهم الفني لكي يتسن لأطراف النزاع ان يعلموا موقع الخلل في التحليل. اما وان يتم الألتفات عنه كليا فهذا غير مقبول واخلال بحق الدفاع الفني للأطراف.

1.21. وللوقوف على حقيقة هذا التقرير، فان تقرير السادة XXXX[10] الصادر في 2015/2/26 لأغراض هذا النزاع لكن قبل وقوعه، هو اسلوب مهني قامت به المدعية قبل ان تبدا في محاسبة المدعو ..... اذ ان التحقيق مع المدعو ..... داخليا وتوقيعه بالقرار بقيامه بالمخالفات انما كان في 2015/3/8 اي بعد صدور التقرير وتحقق ادارة الشركة من صدق شكوكها. وهو عمل مهني راق. وقد كان بامكان ادارة الشركة اتخاذ قرارها بشكل خفي ولكن آثرت الأفصاح والمواجهة لكي تعطي الفرصة للموظف ليدافع عن وجهة نظره. أما وانه قد اقر بالتوقيع على الأعتراف بعد مواجهته بالتقرير ونتائجه وفشل في الرد على التقرير، فلا مجال الا اتخاذ الأجراءات الرادعة بحقه قانونا. ورجوعا الى تقرير السادة XXXX نجد انه بني على معايير محددة[11] وبوجهة نظرنا ان من ضمنها اعلى المعايير وهي Type 7 Form 4B وهي كما فصلناها سابقا ارقى معايير الأمان ذو تكلفة أضافية وفق المواصفات العالمية المتاحة أثناء اعداد التقرير. وقد بنى التقرير نتائجه على اساس مقارنة الرسومات النهائية التي قدمتها كل شركة من الشركات ومنها شركة ..... الى المدعية والتي على أساسها يكون تجميع

[10] مستند 2028
[11] مستند 2042

وتصنيع اللوحة الرئيسية ومقارنتها بمتطلبات العقد للمقاول الرئيسي (والمالك).[12] وقد تطرق التقرير الى اهم العناصر الفنية المؤثرة في تصميم اللوحات الرئيسية والتي على أثرها يتم تحديد طبيعة التغيير في صناعة كل شركة للوحتها واثر ذلك على سعر الأضافات مع المقارنة بمتطلبات المواصفات لكي يتبين للقاريء ما هي المواد الأضافية من غيرها والتي جاءت بالزيادة او النقصان عن متطلبات المواصفات. كما تطرق التقرير الى لوحات التوزيع الرئيسية الخاصة بالموتورات وهي الأساس في الأحمال الكهربائية MCC.[13] وهذه اللوحات تتطلب أجهزة دقيقة للحماية لتجنيب الموتورات أخطار الأحتراق والأتلاف. كما أخذ التقرير في الحسبان اسعار الشركات العالمية المعروفة وان هذه اللوحات اجتازت الأختبارات في المختبرات العالمية وفق للموصفات العالمية وهي من النوع السحبي وان القضبات النحاسية مقاومة للحريق وان درجة مقاومة الرطوبة والعوامل الجوية من اعلى الدرجات وانها Form 4B Type 7 وهي اعلى درجة من المطلوب في المواصفات لتتماشى مع بعض العروض المقدمة وان العزل بين القضبان النحاسية ومداخل التوصيل للوحدات الدخلية من درجة 2 على الأقل كما هو موضح ادناه وان الفحص والأختبار والتشغيل الأبتدائي يكون على المورد[14] . كما استخدم التقرير قاعدة بيانات الأسعار المتاحة وحلل كافة طلبات الشراء بأرقامها.[15] وخلص الى ان قيمة هذه الطلبات كانت بحدود 000 مليون درهم بينما كان تقديره بحدود 000 مليون درهم. وحيث اننا لم نطلع على قاعدة البيانات التي استند اليها التقرير في التسعير الا انه وفقا لتقديرنا من واقع التجربة لعملية التي كنا فيها نراس قسم الكهرباء في وزارة الكهرباء وتعاملاتنا الكبيرة في عمليات الشراء ورجوعا اليها نجد ان ما توصل اليه التقرير يعتبر مقبولا الا اننا نضيف الى الأسعار التي توصل اليها زيادة 00 الى 000 مليون درهم وهي الأسعار التي يضعها المورد بالزيادة بسبب يرجع الى مدة الدفع من المقاول الرئيسي حيث تكون في بعض الحالات مبنية على اساس Back to Back

[12] مستند 2030
[13] مستند 2037
[14] مستند 2042
[15] مستند 2043

الأمر الذي يمكن تحميل قيمة الفوائد البنكية لمدة قد تصل الى 000 يوما بالضافة الى مدة التصنيع والتوريد حيث كلما قصرت المدة زاد السعر. اي انه وفقا لتقديرنا فان قيمة هذه الطلبات يمكن ان تصل الى 00 مليون درهم تقريبا.

Form 2a

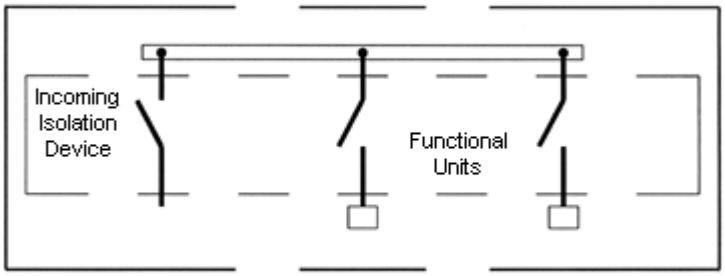

Functional Units separated from busbars, but terminals NOT separated from busbars.

Form 2b

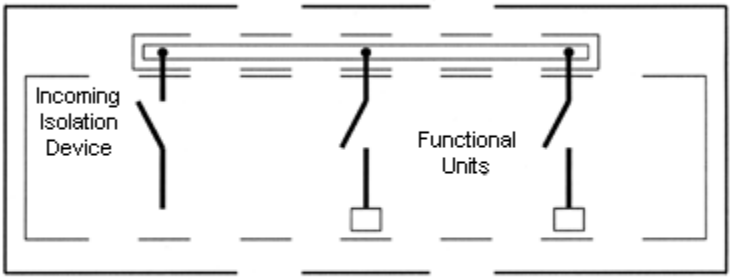

Functional Units, and terminals, separated from busbars, but not from each other.
Type 1 - Separation by insulated coverings.
Type 2 - Separation by metallic, or non-metallic rigid barriers.

1.22. كما قام التقرير بتحليل مقارنة بين تقديراته وعروض كل من شركة اليكتروميكانيكال وشركة اتشي وشركة ..... وفق العروض الفنية والتجارية التي قدمتها كل شركة للوحدات العشرة المطلوبة في المواصفات. علما بأن شركة ..... لم تشمل في عرضها سعر الوحدات التاسعة والعاشرة[16]. بالأضافة الى ذلك فان عرض شركة ..... لم يتضمن الضمان لمدة سنتين حسب متطلبات العقد بالمقارنة مع عرض شركة اتشي. كما ان شركة اليكتروميكانيكال هي الوكيل لشركة سيمنز داخل الدولة. وقد قام السادة XXXX بدراسة العروض الثلاثة بالمقارنة مع الرسومات الهندسية ومتطلبات مواصفات العقد مع المالك ووجد ان عرضي الشركتين 0000 فيهما أعمال ومواد أضافية خارج نطاق المطلوب في المواصفات بالزيادة مما قام بتخفيض قيمة هذه العروض لو كانت وفق متطلبات

[16] مستند 7421

المواصفات بالحد الأدنى. وتوصل الى سعره لكل شركة من الشركات الثلاثة. وبرأينا ان هذا الاسلوب في التقييم هو الأسلوب المستخدم في الأوساط العلمية والتجارية وهو ما كنا نسير عليه أثناء عملنا في وزارة الكهرباء أثناء تقييم عروض الشركات. حيث انه لا يوجد عرض مطابق تماما للثاني وانما يتم النظر الى مطابقة الحد الأدنى المطلوب من المواصفات. حيث اننا كنا نضع الحد الأدنى من المواصفات لعلمنا ان كل شركة لها تصميمها الخاص بها بشكل أساسي والذي حصلت على اساسه شهادة الأختبار العالمية وتبقى باقي الأمور بالزيادة والنقصان التي يتم اضافتها او حذفها دون ان تؤثر على ضمان التصميم للأجهزة الصادر من المختبرات العالمية. ونقوم من بعد ذلك بوضع الآثار المالية لهذه الزيادة او النقصان ومن ثم نصل الى افضل العروض. وحينها يتم التفاوض مع افضل عرض بأبقاء الزيادة واستكمال النواقص والمناقشة السعرية وتخفيضها حتى يصل الطرفان الى الأتفاق النهائي. كل هذا التحليل لم تقم به لجنة الخبرة مما يعني قصورا شديدا في التسبيب الذي يفقد الحكم الأبتدائي اساسه في الأرتكاز عليه لأنه جاء ناقصا وغير مسببا (ليس محمولا على اسبابه).

1.23. ثبت لدينا ان اللجنة لم تشر الى مستند اعترافات المدعو ..... الموقعة منه وهو مستند ثبت صحته في النيابة العامة المختبر الجنائي. وقد ذكر الأقار حقائق فنية كان الأولى التحقق منها وهي على سبيل المثال لا الحصر اقراره بأن عرض شركة ..... كان هو العرض الوحيد المطابق للمواصفات.[17] وقد كان واجبا على الخبرة الهندسية ان تبحث في هذا الجانب بالتفصيل وهو في الواقع ما طلبه الحكم التمهيدية في مأمورية الخبرة. الا ان الخبرة الهندسية تركت هذا الجانب وكونت عقيدتها على اساس غير هندسي وانما تقمصت قميص القضاء بدلا عن القاضي في البحث العام دون الدخول في التفاصيل وهو ما خالف مهنة الخبرة من الأساس. حيث ان المقصود من مهنة الخبير ان يدلي برايه الفني في النزاع وفق الحكم التمهيدي مستندا على المستندات المقدمة بين يديه وبعد ان يستمع الى افادات كل طرف يقوم بدراسة تلك المستندات ليدرك صحة الأقوال من عدمها

[17] البند الرابع من الأقرار

لأن الأساس هي المستندات وليس الأقوال. ويتم الأرتكاز الى الأقوال في حال انعدام المستندات. اما وان المستندات قد وجدت فلا حاجة للأرتكاز الى الأقوال وانما يجب اعمال الخبرة الهندسية او غيرها لتقييم الوارد في تلك المستندات وهو ما لم تقم به الخبرة الهندسية حسب وجهة نظرنا المدعومة بالمستندات.

1.24. اما بالنسبة لما تكرر كثيرا في افادة المدعو ..... ومذكراته التي قدمت للخبرة من ان الأدارة على علم بالعرض الأفضل. وقد نالت هذه الأفادة صحتها في عقيد الخبرة مما جعلها تستخلص النتائج التي أشارت اليها. الا ان هذه الأفادة كان الاصل ان يتم تحليلها وفق الأطار المهني الصحيح. حيث لن تتحقق اللجنة ان كان هذا العلم كان فنيا ام اداريا، حيث – على سبيل المثال– علم الوزير في الجهة الحكومية وتوقيعه على العقود مع المقاولين لايعني بالضرورة انه على علم بمحتواها الفني وافضليتها من الناحية الفنية وانما جاء توقيعه على اساس ثقته في الأدارة الفنية والأدارة المالية وانهما أدرى فنيا بافضل العروض. ولم تتحقق اللجنة في مثل هذا النزاع ان كان المدير او مالك الشركة الذي يدعي المدعو ..... بأنه عرض عليهما الأسعار ووافقا عليها من شركة ..... مؤهلان فنيا لمعرفة الفروق الفنية وان كانا يعلمان بأسعار السوق وتفصيلات قيم هذه المواد في السوق من غيرها. وبرأينا ان مثل هذه العمل هو عمل تخصصي لا يمكن اتقانه الا من انغمس فيه ليل نهار ولفترة طويلة لكي تيعرف من النظرة الأولى ان كان العرض مطابقا للمواصفات من عدمه وما هي المواصفات الرئيسية المؤثرة من تلك غير المؤثرة والأسعار المعقولة من عدمها. فأن سبب اتفاق الأدارة مع المدعو ..... على عقد البونس انما يقصد به الحصول على افضل السعار وبأفضل المواصفات وليس المقصود به مطابقة مواصفات المالك على حساب السعر. ولو صح ما كان يدعيه المدعو من ان كافة هذه العروض كانت تعرض على المالك او المقاول الرئيسي ثم تضاف الى تلك العروض نسبة 00% او غيرها (وهو مالا نعتقده) لما كانت هناك حاجة لتوقيع عقد البونس بين الأدارة والمدعو ..... اذ المقصود من هذا العقد هو وجود الحافز لدى المدعو ..... لايجاد افضل العروض فنيا وماليا والضغط على الموردين لتخفيض

اسعارهم ومطابقة المواصفات من اجل رفع نسبة الربح في الشركة مما يجعله يحصل على نسبة من هذه الأرباح. ولولا ذلك لقامت الشركة بتعيين اي مهندس كهربائي ليقوم بمهمة صندوق البريد او الراسل ان صح التعبير وهو ما لا يوافق طبيعة العمل التجاري في المقاولات.

1.25. لم تبد الخبرة الهندسية رايها في اعتراضات المدعو ..... وشركة ..... المتكررة في معظم المذكرات ان عرض شركتي اليكتروميكانيكال واتشي بهما نواقص. ولم يقوما بتحليل فني لهذه النواقص ولم يقمدا رايا البتة فيها في كامل التقرير ولم يتطرقا الى ذلك مع ان هذه النقطة هي نقطة نزاع جوهرية. حيث كان الأصل ان يدرسا هذه الأقوال وينزلوها على واقع المستندات ولو صحت هذه الأقوال فان الخبير الهندسي كان يتوجب عليه ان يشير في تقريره ان كانت هذه النواقص- ان صحت- هلى يمكن اضافتها بسعر أضافي وكم قيمة السعر الاضافي ويقوم بجمع قيمتها على قيمة العرض ويصل الى النتيجة التي يستطيع ان يقارن بها مع عرض شركة ..... مما يفقد تقرير الخبير الهندسي مهنيته الفنية ويجعله قاصرا فنيا.

1.26. لقد تكرر كثيرا في اقوال ومذكرات المدعو ..... ان كافة العروض كانت تعرض على المقاول الرئيسي والمالك ويقومان باتخاذ القرار في اختيار عرض شركة ..... (وهذا غير صحيح حسب وجهة نظرنا وفقا للمستندات والواقع العملي في ادارة المشاريع الهندسية). وهذا ما اعتنقته الخبرة الهندسية للأسف دون تمحيص فني دقيق. حيث ان ذلك يعني ان صح تحميل المالك والمقاول الرئيسي المسئولية التعاقدية في حال وجود خلل من المورد. وهذا غير صحيح البتة. حيث يشير العقد ان المورد يتحمل كافة المسئولية في مطابقة المواصفات للمواد والخدمات.[18] وحيث انه لا توجد علاقة تعاقدية اصلا بين ..... والمقاول الرئيسي او المالك وانما العلاقة التعاقدية هي بين المقاول الرئيسي والمدعية. وان المدعية هي التي تتعاقد مع شركة ..... او غيرها من الموردين لتنفيذ العقد بينها وبين المقاول الرئيسي. وعليه فأن المسؤولية تقع على المدعية في حال

[18] مستند 2303

الخلل. مما يعني ان فهم الخبرة في هذا الجانب خالف الفهم التعاقدي الصحيح. حيث ان موافقة المالك او المقاول الرئيسي انما تأتي على مقترح المدعية المقدم رسميا على مستنداتها ..... المورد ووصف المواد وليس على مقترح مقدم من المورد. والمقاول الرئيسي او المالك قد وقعا عقدا واضحا مع المدعية على اساس المبلغ المقطوع وفق افادة رسمية صادرة من المقاول الرئيسي.[19] وقد اعتنقت الخبرة ان مجرد تقديم عرض المورد على المقاول الرئيسي والمالك وموافقتهما عليه يعني موافقتهما على الجوانب المالية. وهذا غير صحيح لأن المالك والمقاول الرئيسي لا يتدخلان في العرض المالي متى ما كان العقد بين المقاول الرئيسي والشركة المدعية على اساس المبلغ المقطوع. وقوة المستند المشار اليه اقوى حجة من اقوال المدعو ..... وشركة ..... وهذا ما وقعت في هذه اللجنة من خلل في تقييم حجية المستندات بالمقارنة مع حجية الأقوال. فاللجنة ملزمة في ابداء رايها بالرجوع الى المستندات وليس على الأقوال الا في حال انعدام المستندات.

1.27. لقد اعتنقت الخبرة فكرة ان العقد بين المدعية والمقاول الرئيسي هو بالنسبة (التكلفة+ عمولة اضافة الى نسبة لتركيب المعدات) وفقا لأفادة المدعو .....[20] وقد جاءت هذه العقيدة عندما اشارت اللجنة في خلاصة تقريرها " ***ان اسعار العروض التي تقدمت بها المدعى عليها الثانية كانت خاضعة لمواصفات ومعايير ومتطلبات المقاول الرئيسي ومالك المشروع***"[21] . بالرغم من ان هذه العقيدة تصطدم مع واقع مستندي صريح وهو العقد الذي اشرنا اليه اعلاه بين المقاول الرئيسي والمدعية على اساس مقطوع. وحيث انه النقطة هي نقطة نزاع جوهرية في هذه الدعوى، فقد كان الأولى مهنيا ان تسرد الخبرة له بابا خاصا به لتحدد طبيعة التعاقد بين المدعية والمقاول الرئيسي. لأن ذلك من شأنه ان يجعل المحكمة الموقرة على الأطلاع في هذا الجانب القانوني. اما وان اللجنة اقحمت نفسها في هذا المجال القانوني وسايرتها المحكمة الموقرة في ذلك فان ودون ان

[19] مستند 446
[20] مستند 998
[21] مستند 7245

يسبب كلاهما رايه او حكمه في هذا الشأن، مما نعتبره حيودا فنيا من الخبرة عن مهمته الفنية واقحام نفسها في مجال قانوني ولم تنتبه المحكمة الموقرة الى ذلك فسايرتها مما يعيب الرأي الهندسي في هذا الجانب ونترك للوكيل القانوني معالجته من الناحية القانونية.

1.28. اشار المدعو ..... في مذكراته الى الخبرة ***انه جرت العادة في الشركة المدعية على انه في حال تم توريد مواد وتم اختبارها واستعمالها في جزء من المشروع فانه يتم اعتماد نفس المواد ونفس الأسعار بالنسبة لباقي المشروع خاصة اذا كانت المواد والأسعار معتمدة من قبل المقاول الرئيسي ومالك المشروع***" [22] ولم نر للجنة اي راي في هذا الزعم. وهذه نقطة نزاع جوهرية اذ لو صح هذا الزعم لما كانت هناك حاجة للمدعو ..... ولما وقع معه عقد البونس كما نتفت الحاجة لأستجلاب العروض من المدعية. كما تنتفي الحاجة للمقاول الرئيسي من ان يستجلب عروضا لمقاوليه الباطن ويتبع ذلك ان المالك ايضا لاحاجة له لاستجلاب العروض من المقاولين الرئيسين. ويتبع كل ذلك هدم مبدا المنافسة التجارية والأبداع والتغيير وكل ذلك من أساسيات الحياة الطبيعية. كيف غاب على لجنة الخبرة هذا المبدأ. ان النظام الساري في هذا البلد هو السوق المفتوحة والمنافسة الشريفة في كافة المجالات. كما يصطدم هذا الفكر مع سنة الكون في المنافسة. ولو جرى مثل هذا الفكر الحصري لما كان هناك تخفيض في الأسعار مع رفع مستوى المتطلبات الفنية في العقود الأنشائية. وعليه فان مجرد اعتناق اللجنة لهذه العقيدة هي مخالفة لأهم مبادء المناقصات في العقود الأنشائية ناهيك عن مخالفته لمبدأ من مباديء النظام العام في هذا البلد الذي يرتكز على التنافسية في تقديم الخدمات واستجلاب العروض وقد تعتبر مخالفة قانونية بالنسبة للجهات الحكومية (احيانا) ولا شك ان المالك في هذه الحالة هي شركة حكومية ملزمة باتباع اسلوب المناقصات العامة.

1.29. أشار المدعو ..... في مذكرته الى الخبرة الى ان " **المقاول الرئيسي هو من قرر جلب المواد الواردة في امر الشراء رقم 86441 من شركة .....**

[22] مستند 6324

بناء على طلب ملك المشروع."[23] وقد اشرنا سابقا الى ان اللجنة اعتنقت هذه العقيدة. وبالرغم من اننا حللنا هذا الجانب، الا انه من المهم الأشارة الى ان هذا الزعم يحتاج الى دليل مستندي وليس قولي. اذ ان ادارة المشاريع وخاصة مع جهة مثل شركة ..... الحكومية تخضع لضوابط ومعايير عالية في الدقة ومبنية على المستندات. اي الدليل المستندي الذي يحقق هذه الأفادة من ان المالك هو من طلب من المقاول تعيين شركة ..... حيث ان هذا العمل غير متخصص من الناحية التكنولوجية عالية الدقة والتي تسمح بتحديد المالك لمورد بعينه. ويعتبر تدخل المالك في هذه الأحوال مخالفة قانونية على الجهة الحكومية. اذ لا يسمح للجهة الحكومية ان ترسي مشاريعها بالامر المباشر على جهة معينة الا بأسباب قانونية واضحة. وقد كان السيد الخبير الهندسي يعمل لدة مؤسسة الصناعة ويعلم مثل هذه الأنظمة فكيف غاب عنه ذلك. وبرأينا ان هذه الزعم غير صحيح واقعيا ومستنديا ولكننا نعيب على تقرير الخبرة انه اعتنق الفكرة دون البحث فيها بالدليل المستندي.

1.30. لم تفصح اللجنة عن رأيها في آلية تسجيل شركات الموردين لدى المالك (.....). ولو بحثت في هذا الأمر لتبين لها حقائق مؤثرة في النتائج التي تتوصل اليها. حيث كما اشرنا سابقا ان شركة ..... تم تأهيلها للمشروع وليس بشكل مفتوح كما هو الحال للشركات العالمية الكبرى مثل XXXX وسيمنز وشنايدر وغيرها. وهذا يبطل مزاعم المدعو ..... في ان شركة ..... مؤهلة لدى المالك. نعم هي مؤهلة لمشروع معين. ويتطلب على المقاول الرئيسي ان يؤهلها في كل مشروع جديد بتقديم طلب جديد وليس بصفة تلقائية. مما يعني ان الشركة المدعية هي من لها الفضل في تأهيل شركة ..... وليس العكس. وهذا يؤدي الى انه كان على المدعو ..... ان يؤهل الشركات الموردة الأخرى التي قدمت عروضا افضل. كما انه بأمكانه ان يفاوض هذه الشركات غير المؤهلة بتخفيض سعرها لأنه اذا أهلها فسيسهل على هذه الشركات طرح منتجاتها على المالك مستقبلا من خلال المقاولين الرئيسيين. ولكن المدعو

[23] مستند 6872

..... كان يحاول ان لا يؤهل الشركات الأخرى وذلك للمحافظة على ابقاء شركة ..... كأولوية في قبول العرض وهذا ما تكرر كثيرا في افادته امام الخبرة. واما ما اشار اليه المدعو ..... في مذكرته[24] التالي: "***لا يجوز للشركة المدعية ولا المدعى عليه الأول تقديم عروض اسعار للشركة مالكة المشروع او المقاول الرئيسي صادرة من شركات غير مدرجة في قائمة الموردين المعتمدين باي حال من الأحوال ولا يقبل ذلك المقاول الرئيسي ولا مالك المشروع باي حال من الأحوال***" فهذا مخالف للواقع والمستندات بما فيها قائمة الموردين المعتمدين لـ..... حيث ان شركة ..... غير معتمدة تلقائيا بل لكل مشروع على حدة بناء على طلب من الشركة المدعية الى المقاول الرئيسي ومن ثم الى المالك. وكان الاولى على الخبير الهندسي ان يحلل هذا الأمر وان ينتقل للمالك او المقاول الرئيسي ليعرف آلية تأهيل الموردين.

1.31. بالرغم من ان عرض ..... كان اساس النزاع برمته واوضح الفرق السعري الكبير واقعيا مع سعر شركة ..... الا ان اللجنة لم تأت عليه من قريب او بعيد بالرغم من ان معدات ..... هي التي تم شراؤها بالفعل وتم تركيبها وتشغيلها ووافق عليها المقاول الرئيسي والمالك مما يعني مطابقتها للمواصفات تلقائيا. وهذا يعتبر قصور جوهري في اداء الخبير الكهربائي بالذات بالرغم من طلب الحكم التمهيدي لذلك. وسنفرد لذلك بابا خاصا به. حيث اشار المدعو ..... في مذكرته التالي: "***بحسب ابسط قواعد المنطق العلمي والنوعي والكمي فأنه لا يمكن للشركة المدعية ان تصدر امر شراء لشركة ..... بسعر اقل من السعر الذي حددته شركة ..... في عرض الأسعار المقدم منها بخصوص الجزيرة الجنوبية، فضلا عن ان كم ونوع ومواصفات المواد المورد في امر الشراء رقم 98944 اكثر بكثير من المواد الموردة بعرض الأسعار المقدم من شركة ..... والخاص بالجزيرة الجنوبية***"[25]

[24] مستند 6868
[25] مستند 6326

وحقيقة الأمر ان الخلاف ليس متعلقا بعروض الجزيرة الجنوبية. ولكن الخلاف متعلق بعروض الجزيرة الشمالية. حيث تجب المقارنة بين طلب الشراء الذي صدر الى شركة ..... رقم 94944 بتاريخ 2014/11/27 بقيمة اجمالية 10,078,27180 درهم[26] مع طلب الشراء الصادر من المدعية الى ..... للجزيرة الشمالية رقم 98944.[27]

طلب الشراء الى ..... للجزيرة الشمالية:

1	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	2100-SB-007 in Form IV, Type Tested Enclosure Systems	1.00	No	1,800,000.00	0.00	1,800,000.00
2	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	2100-SB-008 in Form IV, Type Tested Enclosure Systems	1.00	No	1,725,000.00	0.00	1,725,000.00
3	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	2100-SB-009 in Form IV, Type Tested Enclosure Systems	1.00	No	1,750,000.00	0.00	1,750,000.00
4	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	2100-SB-010 in Form IV, Type Tested Enclosure Systems	1.00	No	2,150,000.00	0.00	2,150,000.00
5	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	2100-SB-DP1 in Form IV, Type Tested Enclosure Systems	1.00	No	770,000.00	0.00	770,000.00
6	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	2100-SB-DP2 in Form IV, Type Tested Enclosure Systems	1.00	No	770,000.00	0.00	770,000.00
7	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	2100-SB-MCC1 in Form IV, Type Tested Enclosure Systems	1.00	No	556,635.90	0.00	556,635.90
8	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	2100-SB-MCC2 in Form IV, Type Tested Enclosure Systems	1.00	No	556,635.90	0.00	556,635.90

طلب الشراء الى ..... للجزيرة الشمالية رقم 98944[28]

1	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	Supply of MCC-1 Panel as per the attached drawings.	1.00	No	112,562.00	0.00	112,562.00
2	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	Supply of MCC-2 Panel as per the attached drawings.	1.00	No	105,512.00	0.00	105,512.00
3	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	Supply of LV Panel-07 as per the attached drawings.	1.00	No	991,474.00	0.00	991,474.00
4	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	Supply of LV Panel-08 as per the attached drawings.	1.00	No	844,549.00	0.00	844,549.00
5	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	Supply of LV Panel-09 as per the attached drawings.	1.00	No	861,562.00	0.00	861,562.00
6	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	Supply of LV Panel-10 as per the attached drawings.	1.00	No	1,101,183.00	0.00	1,101,183.00
7	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	Supply of LV Panel DP1as per the attached drawings.	1.00	No	220,328.00	0.00	220,328.00
8	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	Supply of LV Panel DP2 as per the attached drawings.	1.00	No	222,832.00	0.00	222,832.00
9	L	540104 - MAIN DISTRIBUTION BOARD	ZADCO-HL	Acceleration Charges	1.00	Lot	100,000.00	0.00	100,000.00

[26] مستند 888
[27] مستند 111
[28] مستند 111

حيث اتضح لنا تطابق المواد من الناحية الفنية والهندسية. بل ان عرض ..... ازداد بميزة أضافية وهي عملية التسريع بقيمة 100 الف درهم. كما انه ثبت لدينا بأن الرسومات التي أعدتها ..... قبل اصدار امر الشراء الأول رقم 94944 قد تم ارسال نسخة منها الى ..... للتسعير وعلى أثر ذلك استلمت الشركة المدعية عرض ..... بناء على طلب الشراء رقم 98944 وقامت ..... بالتصنيع والتجميع بناء على هذه الرسومات. وحيث ان هذه الرسومات نالت موافقة المقاول الرئيسي والمالك وقامت الشركة المدعية بتركيبها وقبلها المالك دونماية اعتراضات، فأن ذلك يعتبر مطابقة للمواصفات.

1.32. لم تنتقل اللجنة الى ..... لكي تقف على حقيقة ان كان العرض المقدم منها للجزيرة الشمالية وامر الشراء رقم 98944 بقيمة 0000 درهم حقيقيا من عدمه وان كان قد ادى الغرض للمالك من عدمه. حيث اشرنا سابقا الى الأختلاف في السعرين جوهر النزاع. كما كان عليها التعرف على نوعية وجودة المنتج بالمعاينة العينية لأنها تكشف عن حقيقة جوهرية في مقارنة جودة المنتج بين شركة ..... وشركة ..... من خلال فحص مقار الشركتين ومصانعمها. كما كان عليها ان تتحقق من صحة ادعاء كل من المدعة ..... وشركة ..... عن امتلاك الأخيرة لتكنولوجيا متطورة في تصنيع وتجميع لوحات التوزيع الرئيسية والتي اصبحت حسب وجهة نظرنا طريقة معتادة لدى قطاع عريض من المصنعين في هذا المجال. ويمكنالتعرف عليها من قوائم الشركات المؤهلة لدى شركة ابوظبي للتوزيع. كما كان ينبغي على الخبير الكهربائي ان يتحقق من كون الشركتين يحملان شهادات المختبرات العالمية باسمائهما لتصنيع وتجميع لوحات التوزيع وفق المعايير والمواصفات المطلوبة للمالك.

1.33. تبين لنا وجود تضارب كبير في اقوال الدعو ..... واقوال شركة ..... وقد اوردنا بعضا منها في هذا التقرير. وهذا التضارب مدعاة بان تبين اللجنة المستندات المرجعية التي استندت على اساسها في الوصول الى النتائج التي بينتها في تقريرها سواء المحاسبية او الفنية.

1.34. ثبت لدينا ان المدعو ..... لديه الصلاحية في اصدار اوامر الشراء دون الرجوع الى المدراء من خلال الوصف الوظيفي الموقع عليه وذلك للأعوام 2009[29] و 2010[30] و 2014 [31]. ولم تكن لديه هذه الصلاحية ضمن الوصف الوظيفي والمسئوليات قبل ذلك. اذ يشير الوصف الوظيفي المسئوليات من 1993–2008 انه كان مخولا فقط بارسال طلبات التسعير واستقبالها من الموردين دون اصدار اوامر الشراء.[32] مما يعني بالنسبة لنا مستنديا ان المدعو ..... يكون مسئولا عن اية تصرفات غير صحيحة من تاريخ 2009/12/16 والتي منح صلاحية اصدار اوامر الشراء .[33] وقد اشارت الصلاحيات الممنوحة له 2009 الى ان يقوم باصدار اوامر الشراء بعد استجلاب العروض وعمل المقارنات بالأضافة الى ضمان الشفافية في التسعير والشراء واختيار افضل العروض افضل العروض تجاريا للشركة. وانه مخول بالتعامل المباشر مع العملاء. وان مسئوله هو مدير العمليات. وقد بقيت هذه المسئوليات كما هي في 2010 الا ان المدير العام اصبح مسئوله المباشر. وقد تطورت مسؤولياته في عام 2014 ليكون مسئولا ومشرفا عن الأعمال المالية اليومية لكل مصاريف مشاريع الاليكتروميكانيكال. كما وجب عليه ان يضع الأهداف المرجوة من فريق عمله بما يتناسب مع اهداف الأدارة. كما توجب عليه ان ينصح الأدارة في الأعمال الهندسية التي تؤدي الى تقليل النفقات وجودة الأداء. واصبح مسئوله العام هو الرئيس التنفيذي للشركة المدعية.[34] ونخلص من ذلك اننا لا نتفق ما ما يدعيه المدعو ..... ان كافة ما كان يقوم به يكون تحت نظر وموافقة الادارة. حيث ان هذه التخويلات في الصلاحيات كان يستخدمها في اعداد العروض وطلبات الشراء وينجز الأمور وتبقى الأجراءات الشكلية الأدارية من تواقيع وخلافه بالأشتراك مع الأدارة العليا. وقد ثبت لدينا ان الذين وقعوا طلبات الشراء النهائية بالأضافة الى المدعو ..... ما عدا طلب شراء .....

[29] مستند 1265
[30] مستند 1262
[31] مستند 1259
[32] مستند 1267
[33] مستند 1263
[34] مستند 1259

98944) من الناحية الشكلية ليسوا من اصحاب الهندسية الكهربائية المتخصصين حيث ان السيد ..... مهندس ميكانيك والسيد ..... (مدير العمليات) مهندس مدني. مما يعني اعتمادهم على توقيع المدعو ..... وبالتالي هم ليسوا على دراية بالعمل وتفاصيله الفنية التي كان يحيط بها علما المدعو ..... بسبب دراسته الأكاديمية وتخصصه في المجال وعمق خبرته في السوق.. مما يعني عدم تحميل الذين وقعوا طلبات الشراء السابقة خطأ المرؤوس المدعو ..... حيث انه ليس مطلوبا من الرئيس ان يحل محل المرؤوس في أداء واجباته الوظيفية لتعارض ذلك مع طبيعة العمل الأداري واستحالة الحلول الكامل محل المرؤوسين، حيث انه اذا كان من واجبات رئيس العمل ان يتابع أعمال معاونيه للتحقق من دوام سير العمل بانتظام واضطرار الا انه ليس مطلوبا منه ان يحيط بكل وقائع العمل الذي يقوم به كل منهم. وقد تم التأكيد على مهام المدعو ..... وواجباته الوظيفية في اكثر من موقع وخاصة في اتفاق البونس (المكافأة)[35] حيث أشار الأتفاق الى انتهاج منهج الشفافية في كافة الأعمال الأليكتروميكانيكية شاملا المشاريع المتعدة وكافة عمليات الشراء. وحيث ان هذه المسألة تعتبر من المسائل القانونية فانه كان من الواجب على المحكمة الموقرة ان تتصد لها وكذلك السادة الخبراء ان يشيروا اليها لتنتبه المحكمة الموقرة لذلك.

2. شرح آلية العقد بين المالك والمقاول الرئيسي وشركة ..... للمقاولات والعلاقة مع موريدها

2.1. بدات العلاقة التجارية بين الأطراف عندما قامت شركة لـ..... للمقاولات (ابوظبي) ذ م م وشركة ..... للمقاولات ذ م م بتوقيع عقد مقاولة بالباطن[36] رقم اتش ال جي/ يو زد 8451/ اس سي/032 فيما يتعلق بمشروع زادكو يو زد 8451 للمساكن والمرافق. ونطاق العمل للمشروع الهندسة والتصنيع والتوريد واختبار موافقة المصنع والتسليم والأشراف على التركيب والأختبار والتشغيل في

[35] مستند 1053
[36] مستند 1045

الموقع والضمان وتوفير قطع غيار تشغيلية لأجهزة مفاتيح توصيل الجهد المنخفض لكافة الجزر الأربعة (الشمالية والجنوبية والوسطى والغربية). وقد كان ذلك في 2013/3/31. على اساس ان يتم الأنتهاء من المشروع بتاريخ 2015/6/7. ويبين العقد انه تم الأتفاق على مبلغ مقطوع بالدولار الأمركي لكن لم يوجد الرقم في المستند. وهذا السعر متضمنا جميع الضرائب والرسوم. وتبين شروط الدفع انها مبلغ ثابت مقطوع للجزيرة الجنوبية اما باقي الجزر الشمالية والوسطى والغربية فان السعر يشمل نوعين ثابت واعادة قياس.[37] اما بالنسبة للبنود التي خضعت للسعر الثابت والسعر المتغير فيشير العقد الى جدول الكميات المتفق عليه بين الطرفين[38] الى ان البنود المشار اليها بالجدول بحرف (b) فتكون اسعارها بالمقطوع واما البنود المشار اليها بالجدول بحرف (c) فتكون اسعارها باعادة القياس. **واما ما أشار العقد الى وجود نسبة 12.5% في البند المتعلق بالجدول 4.2 فهو خاص بالأعمال اليومية الأضافية** او التي لم يحدد العقد اية رسومات خاصة بالمواد المطلوبة او مواصفات او كميات حيث يضاف الى قيمتها وفق افضل العروض 12.5% نفقات عامة ومصاريف وارباح للمصنع والمواد والبضائع. وقد جاءت النسبة 12.5% بوضوح تحت جدول العمالة وأجورها[39] ليشير بوضوح الى المقصود بتطبيق هذه النسبة على الأعمال اليومية مثل الحفريات وخلافه والتي قد تزيد او تنقص قليلا عن المخطط له. وحيث انه بدراسة جدول الكميات يتبين ان المواد موضوع النزاع وهي لوحات التوزيع الرئيسية فأنها متضمنة ضمن البند (b) مما يعني ان اسعار تلك المواد تدخل ضمن المبلغ المقطوع. وقد وضح العقد في موقع آخر " *يتعين وضع جداول الكميات المفصلة الخاصة بالجزر الوسطى والغربية من قبل المقاول من الباطن عندما يتم تطوير التصاميم لكل جزيرة بالشكل المناسب منأجل تمكين المقاول من الباطن من تسعير جداول الكميات المفصلة بالأتساق مع جداول الكميات الخاصة بالجزر الجنوبية والشمالية. وينبغي لأجمالي جداول الكميات هذه ان يكون مساويا للمبلغ المقطوعة المتفق عليها.*"[40] الأمر الذي يعني توافق الطرفين

[37] مستند 1046-1047
[38] مستند 6838
[39] مستند 6842
[40] مستند 6839

على ثبات سعر العقد للمالك وان النسبة التي وضعت انما هي للأعمال الطارئة وليست الأصلية. وقد كان يتعين على الخبرة ان تتعمق في هذا البحث لا ان تأخذ المسائل بالعموم ثم تبني رأيا غير مسنود بمستند الأمر الذي يصم التقرير بالعوار والضعف ولايرقى ان يستند عليه في الحكم.

2.2. وبالنظر الى امر الشراء 94944 المؤرخ في 2014/11/27 الى شركة ..... فان المواد هي ليست من المواد المصنفة (C) حيث لا تخضع بطبيعتها الفنية لأعادة القياس. فأعادة القياس مثل شراء وتمديد كابل، فقد يكون الأتفاق على تمديد 100 متر لكن بعد الأنجاز يتم القياس ويحسب على اساس الطول الحقيقي اذا كان الأتفاق على اساس اعادة القياس. اما في حالة اللوحات الكهربائية فلايوجد قياس وانما يوجد اوامر تغييرية باضافة لوحة او جهاز مراقبة او غير ذلك من الأكسسوارات اوجدت حاجة لذلك عند التنفيذ. ولو صح زعم المدعة ..... وشركة ..... ان عقد شركة ..... يخضع لأعادة القياس لما كان كشرط الدفع المتفق عليه في طلب الشراء شيك بالقيمة الأجمالية مؤجل الدفع يسلم مع طلب الشراء ويستحق 90 يوما بعد التوريد. اذ ان مفهوم اعادة القياس ان السعر النهائي يكون غير معلوم وانه على المقاول ان ينتظر عند الأنتهاء ثم يتم القياس المشترك مع العميل او من يمثله ثم يتم تحرير الدفع.

3. <u>المقارنة بين اسعار ..... وأسعار .....:</u>

3.1. لقد قمنا بعمل مقارنة سعرية بين أسعار شراء الوحدات المكونة للوحة المفاتيح الرئيسية موضوع النزاع اي بطلبي الشراء 94944 لـ..... و 98944 لـ..... ونؤكد ان المواد موضوع المقارنة متشابه فنيا تماما دون اية حيودات فنية بين الطلبين، ويوضح الجدول ادناه الفروقات بين الطلبين:

حيث ان البنود من 1-8 التي يمكن عمل مقارنة حقيقية بينهما لأنهما وردا في الطلبين. اما البنود 9 و 10 و 11 فقد تم اصدار طلب شراء اضافي الى ..... رقم 113214 لاحقا. ولم يتم تضمين قيمة التسريع في التوريد الى ..... بقيمة 100,000 درهم لأغراض المقارنة. ومن الجدول يتبين الأرتفاع الكبير بين سعرين ..... و ..... حيث ان سعر ..... كان بنسبة 20% اقل فقط من جدول الكميات التي كان قد اعدها المدعو ..... كموازنة تسعيرية تم ترسيتها على المدعية من قبل المقاول الرئيسي. بينما نجد ان سعر ..... شاملا المواد الأضافية كان بنسبة 64% أقل من جدول الكميات التي كان قد اعدها المدعو ..... كموازنة تسعيرية. مما يعني ان المدعية لو استمرت بشراء المعدات من شركة ..... لخسرت من ربحها في هذه المواد ما يزيد 00 ملايين درهم بعد اضافة المواد الأضافية التي من المتوقع شراؤها بسبب الحاجة لاحقا من شركة ..... ولا شك ان هذا المبلغ كبير بالمقارنة مع ارباح الشركة وهو مانتركه للخبرة الحسابية الحديث عنها. كما يتضح من الجدول النسبة الفرقية 20% وتكرارها في افادات المدعو ..... في أكثر من موضع.[41]

4. ثالثا:الخلاصة النهائية للتقرير الهندسي الكهربائي

4.1. ثبت لدينا ان جوهر النزاع شقين كهربائي وحسابي بالأضافة الى الشق العقدي. وانه بالنسبة لنا كخبير كهربائي، فان الخبير الكهربائي المنتدب لم يبحث الشق الكهربائي وفق المستندات ولم يحقق أهم عناصر المأمورية وهي بحث عروض الأسعار المقدمة للمدعية أثناء تلك الفترة مطابقة للمواصفات المتفق عليها من

[41] مستند 5691 على سبيل المثال

عدمه. وبيان اسعارها ومقارنتها بأسعار البضائع التي أختارتها المدعية وعلى تحديد سبب الأختيار ودور كل من المدعى عليهم. وتحديد الثمن الحقيقي للبضاعة التي تماختيارها من قبل المدعية.

4.2. ثبت لدينا وجود القصور الفني الكهربائي المؤثر في تقرير لجنة الخبرة المنتدبة في الدعوى 2015/XXXX تجاري كلي والذي على أثره توصل الى نتيجة مخالفة للمستندات.

4.3. أهملت اللجنة مستندات اساسية قدمت لها ولم تشر اليها بالرد ومنها أقرار المدعى عليه الأول وتركتها للمحكمة، في الوقت الذي لم تشر المحكمة الى هذا الأقرار للأخذ به من عدمه.

4.4. أن أساس النزاع هو عمل مقارنة بين البضاعة التي اشترتها المدعية من شركة ..... وفق طلب الشراء 98944 بالمقارنة مع البضاعة التي كان من المفترض شراؤها من المدعى عليها وفق طلب الشراء رقم 94944. وانه ثبت لدينا بالمقارنة التفصيلية بينهما ان سعر شركة ..... يقل عن سعر المدعى عليها بخمسة ملايين ونصف تقريبا وان سعر شركة ..... هو سعر حقيقي وفقا لأسعار السوق في ذلك الوقت. وان السعر الذي قدمته المدعى عليها وفق طلب الشراء 94944 انما ينسجم مع الأفادات المكررة للمدعو عليه *"بأنه في حال ورود سعر من مورد اقل من الموازنة وفق جدول الكميات المتفق عليها بين المدعية والمقاول الرئيسي بنسبة 20% فان ذلك يعتبر مقبولا لدى المدعية."*

4.5. أن منتجات شركة ..... (المدعى عليها) لا تتميز فنيا عن مثيلاتها في السوق.

4.6. أن توصل اللجنة الى ان اختيار المالك والمقاول الرئيسي للمورد ونوع البضاعة كان اختيارا للنوع والمواصفات الفنية والأسعار وان المقاول الرئيسي هو من قرر جلب المواد من المدعى عليها **غير صحيح**. حيث تبين لنا وفق المستندات ان

المالك والمقاول الرئيسي يحددان المواصفات وعلى المدعية ان تقترح احدى الشركات المؤهلة في قائمة المالك او تقديم مورد جديد مقترح لكي يتم الموافقة عليه للمشروع فقط. وان المالك والمقاول الرئيسي لا يتدخلان في الأتفاق التجاري بين المدعية والمود (المدعى عليها) لأن العقد في شراء الوحدات موضوع النزاع هو على أساس السعر المقطوع. وأن الشرط الوحيد بعد الحصول على التأهيل هو مطابقة المواصفات.

4.7. أن المدعية هي التي اقترحت على المقاول الرئيسي والمالك تأهيل المدعى عليها وليس صحيحا ان المدعى عليها كانت مؤهلة تلقائيا.

4.8. أن تقرير السادة XXXX هو تقرير فني مهني جدير بدراسته وابداء الرأي فيه وهو ما لم تفعله لجنة الخبرة.

4.9. تبين لنا ان المدعو ..... هو الذي كان يطلب العروض من الموردين ويتفاوض معهم في الأسعار وانه كان مخولا بصفة رسمية منذ عام 2009 بأصدار طلبات الشراء وانه هو الذي كان يضع الموازنات التقديرية لكل بند من البنود الكهربائية في المشروع لتقديم سعر المناقصة من الشركة المدعية. مما يعني انه على اطلاع على قيمة العقد النهائي بعد توقيعه مع المالك وقيمة البنود للوحدات الكهربائية.

4.10. تبين لنا ان الأدارة العليا في المدعية غير مؤهلة فنيا للتمييز بين العروض المختلفة من الموردين من الناحية الكهربائية وأسعار السوق والتمايز بين بضائع الموردين.

4.11. ثبت لدينا اخلال اللجنة في المأمورية من حيث عدم انتقالها الى مصنع شركة ..... للتحقق من عرض سعرها الموافق عليه في طلب الشراء 98944 وان كان تسعيرها صحيحا من عدمه.

4.12.ان اللجنة خالفت مبدأ أساسيا في أعمال الخبرة الهندسية وهو وضع الأولوية للمستندات قبل أفادات الأطراف. كما أنها لم تسند رأيها بالمستندات ولم تدل عليها. حيث تبين انها رججحت افادات الأطراف على ما ورد في المستندات.

الخبير: محمد سليمان المرزوقي